

Distr.: General
23 September 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

البند ١٢٣ من جدول الأعمال

الصحة العالمية والسياسة الخارجية

الصحة العالمية والسياسة الخارجية: الفرص والتحديات الاستراتيجية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بإحالة تقرير أعد بالتعاون مع المدير العام لمنظمة الصحة العالمية وبعد التشاور مع الدول الأعضاء، عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٣/٦٣.

موجز

في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، اتخذت الجمعية العامة القرار ٣٣/٦٣ بشأن الصحة العالمية والسياسة الخارجية الذي أقرت فيه بوجود علاقة وثيقة بين السياسة الخارجية والصحة على الصعيد العالمي وبتربطهما؛ وحثت الدول الأعضاء على مراعاة المسائل الصحية لدى وضع السياسة الخارجية؛ وأكدت أهمية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالصحة. وطلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يقوم، بالتعاون الوثيق مع المدير العام لمنظمة الصحة على الصعيد العالمي وبالتشاور مع الدول الأعضاء، بتقديم تقرير شامل إلى الجمعية في دورتها الرابعة والستين في عام ٢٠٠٩ يكون مشفوعاً بتوصيات بشأن التحديات والأنشطة والمبادرات المتصلة بالسياسة الخارجية والصحة على الصعيد العالمي، مع مراعاة نتائج الاستعراض الوزاري السنوي الذي من المقرر أن يجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٩.



ويدرس هذا التقرير أوجه الترابط بين الصحة، وتخفيف وطأة الفقر، والتنمية؛ وكذلك الدور الذي تؤديه الصحة في صياغة السياسة الخارجية وتنفيذها. إذ تمس الصحة العالمية كل الوظائف الأساسية للسياسة الخارجية، وهي: تحقيق الأمن، وتكوين الثروة الاقتصادية، ودعم التنمية في البلدان المنخفضة الدخل، وحماية الكرامة الإنسانية. وقد بدأت الأطراف صاحبة المصلحة من حكومية وغير حكومية تدرك القيمة الاستراتيجية لمدى ولسبب اتسام الدعم الذي يقدمه مجتمع السياسة الخارجية لقطاع الصحة بأهمية حيوية للنهوض بهما كليهما. وقد أوجدت الحاجة إلى زيادة أنشطة السياسة الخارجية والأنشطة الدبلوماسية المتعلقة بالصحة العالمية فرصاً وتحديات أمام الذين يصوغون السياسات الخارجية والصحية للدول الأعضاء.

ويحدد التقرير التحديات المتعلقة بالصحة التي يجب أن يتصدى لها راسمو السياسات، ويبين قضايا السياسة الخارجية التي لها تأثير ملموس على الصحة. وتشمل التحديات المتعلقة بالصحة ما يلي:

- معالجة دور الصحة في الأمن الوطني والعالمي
- تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة
- ضمان الحصول على الأدوية وتيسر ثمنها
- مكافحة الأمراض المعدية الناشئة، بما يشمل ذلك من تشارك في استخدام المواد البيولوجية التي تنطوي على إمكانات ممرضة، وزيادة فرص الحصول على اللقاحات والأدوية والمنافع الأخرى
- زيادة الدعم الدولي لتعزيز النظم الصحية
- التصدي للتحديات التي تواجه الإدارة العالمية للصحة
- إدماج الصحة في جميع السياسات؛ ومعالجة مسألة الأمراض غير السارية وتشمل قضايا السياسة الخارجية التي تؤثر على الصحة في العالم ما يلي:
- الأمن، وتحديد الأسلحة، والتزاع المسلح، وتحديات ما بعد التزاع
- الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية
- الاستجابة للكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ
- تغير المناخ

- انعدام الأمن الغذائي

- تعزيز الصحة بوصفه حقاً من حقوق الإنسان

- الهجرة

ويوثق التقرير أيضاً طائفة من الأنشطة والمبادرات المتعلقة بالسياسة الخارجية والصحة على الصعيد العالمي. وتقر الاستنتاجات بالأهمية المتزايدة التي تتسم بها قضايا الصحة على الصعيد العالمي في مجال السياسة الخارجية، وتشدد على الحاجة إلى فهم أشمل للعلاقة بين الاثنين؛ وتؤكد ضرورة زيادة الاتساق بين السياسات الخارجية والسياسات الصحية للدول الأعضاء.

ويقدم التقرير عدداً من التوصيات التي يمكن أن تنظر فيها الدول الأعضاء لدى تناول قضية السياسة الخارجية والصحة على الصعيد العالمي. وقد نظمت هذه التوصيات ضمن خمسة مجالات رئيسية هي:

- تعيين قضايا الصحة على الصعيد العالمي التي تقتضي عملاً على صعيد السياسة الخارجية، وتحديد كيفية إسهام الجهود الصحية الوطنية والإقليمية والعالمية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية
- تدعيم الأسس السياسية والمؤسسية التي يركز عليها عمل السياسة الخارجية المتعلق بالصحة على الصعيد العالمي
- زيادة كمية المعلومات الصحية وتحسين نوعيتها، وإجراء مزيد من التقييمات لأعمال السياسة الخارجية المتعلقة بالصحة على الصعيد العالمي، وللدبلوماسية الصحية العالمية
- زيادة مشاركة المنتديات الدبلوماسية في تحسين ما تبذله السياسة الخارجية من جهود في مجال الصحة على الصعيد العالمي، وزيادة اتساق السياسات بين تلك المنتديات في هذا الصدد
- تدريب مزيد من الدبلوماسيين والمسؤولين الصحيين في مجال الدبلوماسية الصحية العالمية، واستحداث معايير تدريبية ومعلومات متاحة من مصادر مفتوحة وموارد تعليمية وتدريبية لهذا الغرض.

المحتويات

الصفحة

أولا -	المعلومات الأساسية والسياق	٥
ثانيا -	قضايا الصحة العالمية ذات الأولوية لرأسمي السياسة الخارجية	٧
ألف -	التحديات المتصلة بالصحة التي تواجه رأسمي السياسة الخارجية	٧
باء -	مسائل السياسات الخارجية المؤثرة على الصحة في العالم	١٥
ثالثا -	الصحة العامة والسياسة الخارجية في سياق العمل: مبادرات وأنشطة بشأن تعزيز الروابط بين الصحة العامة والسياسة الخارجية	٢١
ألف -	المبادرات والأنشطة على الصعيد الوطني: إدماج الصحة على الصعيد العالمي في أهداف وعمليات السياسة الخارجية	٢١
باء -	مبادرة السياسة الخارجية والصحة على الصعيد العالمي	٢١
جيم -	المبادرات والأنشطة داخل المنظمات الدولية والإقليمية	٢٢
دال -	الآليات الحكومية الدولية الأخرى، بما فيها العلاقات الثنائية	٢٣
هاء -	المبادرات والأنشطة الأكاديمية، وغير الحكومية	٢٤
رابعا -	الاستنتاجات والتوصيات	٢٥
ألف -	الاستنتاجات	٢٥
باء -	التوصيات	٢٧

أولا - المعلومات الأساسية والسياق

١ - كما يرد في تقرير الأمين العام عن تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالصحة العامة على الصعيد العالمي (E/2009/81) "تكمّن الصحة في صميم الأهداف الإنمائية للألفية. فهي الموضوع المحدد لثلاثة أهداف، وشرط أساسي بالغ الأهمية لإحراز تقدم في تحقيق معظمها". ومن نفس المنظور، يبين الإعلان الوزاري عن تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالصحة العامة على الصعيد العالمي، الذي اعتمد في الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٩ (A/64/3، الفقرة ٥٦)، على نحو جلي، أوجه الترابط الهامة بين النتائج الصحية وعدد من المصالح القطاعية الجوهرية لتحقيق الاستقرار الوطني والدولي مثل: الإنتاجية الاقتصادية، وحماية الفئات الأشد ضعفاً في أوقات الأزمات (الأزمة الاقتصادية، والأزمة الغذائية، وتغير المناخ، والتزاعات، والكوارث الطبيعية).

٢ - وخلال العقد الماضي، أدى تواتر المشاكل الصحية العالمية وشدتها وأهميتها السياسية إلى تعميق وعي البلدان والمنظمات الدولية والأطراف غير الحكومية بالقضايا الصحية وإلى زيادة ما تنفذه بشأنها من أعمال، أكثر من أي وقت مضى على مر التاريخ. فقد واجهت البلدان جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتعرضت للإرهاب البيولوجي، واستجابت لانتشار فيروسات جديدة، واستحدثت مبادرات لمواجهة الانتشار المتزايد للأمراض غير السارية، وأدرجت الصحة على نحو أعمق في استراتيجيات التنمية، وزادت من فهم المحددات الاجتماعية للصحة. وبالإضافة إلى ذلك، تصدى راسمو السياسات للأخطار الصحية الناجمة عن التزاعات المسلحة، وعدم الاستقرار الاقتصادي العالمي، وتدهور البيئة، وعدم ضمان الحصول على إمدادات الطاقة والغذاء.

٣ - وهذه الاستجابات للتحديات الصحية على الصعيد العالمي تستند إلى تحول الصحة من مجال تقني متخصص إلى شاغل سياسي واقتصادي له أهميته المحورية للحكومات والمجتمعات، وإلى تزايد الترابط بين قطاعي السياسات الصحية والسياسات غير الصحية. وقد وثقت لجان مستقلة أنشأتها منظمة الصحة العالمية، مثل اللجنة المعنية بالاقتصاد الكلي والصحة واللجنة المعنية بالمحددات الاجتماعية للصحة، أهمية الصحة في جميع مجالات السياسة العامة، بما فيها السياسة الخارجية.

٤ - وهناك حاجة إلى نهج متعددة القطاعات لمعالجة الطبيعة المعقدة للصحة على الصعيد العالمي، وتحقيق النتائج المنشودة، والإسهام في الاستقرار الاجتماعي. وينبغي أن تعبر هذه

النهج عن العلاقة الوثيقة بين الصحة وحقوق الإنسان، وتخفيف وطأة الفقر، والجوع والتغذية، والتعليم، والمساواة بين الجنسين، والحد من أوجه عدم المساواة، والتنمية المستدامة.

٥ - وعلى الرغم من أن الصحة كانت محل جهود دبلوماسية ومفاوضات بين الدول منذ وقت طويل - وخاصة لدى معالجة المسائل المتعلقة بالأمراض المعدية والتجارة وفعالية المعونة، فإن أهمية الصحة العالمية للسياسة الخارجية قد تزايدت. وترتبط الصحة العالمية بعلاقة تفاعلية مع الوظائف الأساسية للسياسة الخارجية، وهي: تحقيق الأمن، وتكوين الثروة الاقتصادية، ودعم تنمية البلدان المنخفضة الدخل، وحماية الكرامة الإنسانية. والحاجة غير المسبوقة إلى الاضطلاع بمزيد من الأنشطة على صعيد السياسات والدبلوماسية والدعوة بغية إيجاد حلول للمشاكل الصحية العالمية قد أوجدت تحديات وفرصا أمام من يصوغون السياسات الخارجية للدول الأعضاء.

٦ - ومن أجل الاستجابة لذلك، عمد راسمو السياسة الخارجية على نحو متزايد إلى معالجة الصحة وتوكيدها من خلال مبادرات مثل الأهداف الإنمائية للألفية، ودورات الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومن خلال استراتيجيات أوسع نطاقا بشأن المساعدة الإنمائية مثل توافق آراء مونتيري^(١)، وإعلان باريس بشأن فعالية المعونة، وبرنامج عمل أكرا (A/63/539، المرفق). وتعد الصحة العالمية سمة متزايدة الوضوح من سمات السياسة الخارجية، كما تجلّى ذلك في المفاوضات والمعاهدات بشأن المشاكل الصحية. ومن ذلك مثلاً اعتماد اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)، واتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية لمكافحة التبغ، والمفاوضات الحكومية الدولية بشأن الصحة العامة والابتكار والملكية الفكرية، وبشأن الاستعداد لمواجهة جائحة الأنفلونزا، وهي أمور نوقشت كلها في جمعية الصحة العالمية^(٢).

٧ - واتخذت الجمعية العامة، في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وقد تدير التقاطع المتزايد بين السياسة الخارجية والصحة العالمية، القرار ٦٣/٣٣ الذي أقر بوجود علاقة وثيقة بين السياسة الخارجية والصحة في العالم وبتربطهما. وركز ذلك القرار على ضرورة تعزيز عمليات السياسة الخارجية التي تنفذها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن التحديات الصحية في العالم داخل منظومة الأمم المتحدة، وضمن أطر حكومية دولية أخرى، كجزء من العلاقات الإقليمية والثنائية، ومن خلال شراكات مع الكيانات غير الحكومية. وسلم كذلك

(١) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A/02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٢) منظمة الصحة العالمية، القرارات ج ص ع ٥٦-١، ج ص ع ٥٨-٣، ج ص ع ٦١-٢١.

بالدور القيادي لمنظمة الصحة العالمية وبما تضطلع به من أدوار وما تؤديه من مهام في مجال السياسة الصحية وفقا لولايتها.

٨ - وأبرز القرار، الذي اشتركت في تقديمه ٥٠ دولة عضوا، الصلة بين السياسة الخارجية والصحة العالمية، وشدد على ضرورة تعميق وعي السياسة الخارجية بالقضايا التي تؤثر على الصحة، وزيادة ما تقوم به من أعمال بشأن هذه القضايا. وحثت الجمعية العامة الدول الأعضاء على مراعاة المسائل الصحية لدى وضع السياسة الخارجية؛ وأكدت أهمية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالصحة؛ ودعت إلى تعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن قضايا الصحة على الصعيد العالمي. (القرار ٣٣/٦٣، الفقرات ٢-٤).

٩ - وطلب القرار إلى الأمين العام أن يقوم، بالتعاون الوثيق مع المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، وبالتشاور مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بإعداد هذا التقرير الذي يدرس التحديات الرئيسية التي تواجه الصحة في العالم بوصفها هدفا من أهداف السياسة الخارجية، ويصف المبادرات والأنشطة الرامية إلى تحسين دمج الصحة العالمية في عمليات السياسة الخارجية ونهوض هذه العمليات بها، ويقدم توصيات لتعزيز الصحة على الصعيد العالمي بوصفها مصلحة استراتيجية للسياسة الخارجية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة (القرار ٣٣/٦٣، الفقرة ٥).

ثانيا - قضايا الصحة العالمية ذات الأولوية لرأسي السياسة الخارجية

١٠ - ساعدت المشاورات مع الدول الأعضاء، ومكتب الأمين العام، ووكالات الأمم المتحدة المعنية الأخرى، ومنظمة الصحة العالمية على كشف القضايا التي ينبغي أن تحظى بالأولوية في إطار تعزيز إسهام السياسة الخارجية في الصحة على الصعيد العالمي. كما استنار هذا التقرير بنتيجة الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٩ بشأن تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالصحة العامة على الصعيد العالمي.

ألف - التحديات المتصلة بالصحة التي تواجه رأسي السياسة الخارجية

١١ - أوضحت عملية المشاورات أن زيادة وتحسين أنشطة الدعوة والمشاركة في مجال السياسة الخارجية فيما يخص سبع مشاكل رئيسية تتعلق بالصحة يمكن أن يعزز العمل الجماعي بشأن الصحة العالمية، ويمكن أن يرقيا بالنتائج المحرزة على صعيد الصحة في العالم.

١ - معالجة دور الصحة في الأمن الوطني والعالمي

١٢ - في حقبة تتسم بسرعة حركة السفر على النطاق العالمي وكثافة الهجرة وزيادة التوسع العمراني، زادت وتيرة وعدد التهديدات الصحية الجديدة والناشئة التي يمكن أن تنتشر بسرعة عبر الحدود وتؤثر تأثيراً كبيراً على المجتمعات والاقتصادات. وجائحة أنفلونزا الفيروس (H1N1) A هي آخر حلقة في سلسلة هذه التهديدات. ولدى مواجهة هذه التهديدات، أدركت الحكومات والمنظمات الدولية أن حماية أمن الأفراد والمجتمعات إزاء الأمراض، والمنتجات غير المأمونة، والملوثات، وتداعيات الكوارث الطبيعية والأزمات الإنسانية تتطلب التزاماً وتدخلًا وتنسيقاً سياسياً رفيع المستوى. وكثيراً ما ينظر الآن إلى عدد من المخاطر، منها على وجه الخصوص المخاطر الناشئة عن الأمراض المعدية، مثل فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز وأنفلونزا الفيروس (H5N1) A وجائحة أنفلونزا الفيروس (H1N1) A، وعن مقاومة الميكروبات للأدوية، وعن الإرهاب البيولوجي، على أنها مشاكل أمنية تقتضي استجابة على صعيدي الصحة والسياسة الخارجية. ومن ذلك مثلاً استعداد مجلس الأمن لأن يتناول، في عام ٢٠٠٠، فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز كتهديد للسلام والأمن الدوليين، وهو أمر يسلط الضوء على هذا البعد الجديد للسياسة الخارجية. وتتسم هذه القضايا بالأهمية لوزارات الخارجية بحكم مسؤوليتها عن التصدي للتهديدات الأمنية التي تواجه بلدانها وتواجه المجتمع الدولي.

٢ - تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة

١٣ - الأهداف الإنمائية للألفية هي الإطار الرئيسي للجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة للنهوض بالتنمية البشرية. وثلاثة من الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية تتعلق بالصحة، وهذه الأهداف هي مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز والسل والملاريا؛ وتخفيض معدل وفيات الأطفال؛ وتحسين الصحة النفاسية. وقد أظهر رصد التقدم المحرز صوب بلوغ هذه الأهداف أن أهدافاً وغايات محددة لن يتم تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥ بغير محاولات جادة لتعزيز الجهود. ولذا أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٣٣/٦٣ أهمية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة (الفقرة ٣). وخير سبيل لاستجماع الالتزام السياسي وتعبئة الموارد الاقتصادية اللازمة لهذه الاستراتيجية هو من خلال أعمال تقوم بها الدول على مستوى رفيع في ميدان السياسة الخارجية. ويتطلب كثير من إعلانات القمة ذات الصلة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مثل الإعلانات الصادرة عن مجموعة البلدان الثمانية ومجموعة البلدان العشرين، اهتماماً على صعيد السياسة الخارجية والتزاماً سياسياً.

٣ - ضمان الحصول على الأدوية وتيسر أنماها

١٤ - يظل ضمان سرعة استحداث ونشر المعلومات، والتكنولوجيات الصحية، والأدوية، واللقاحات، وكفالة حصول فقراء العالم وسكانه الأشد ضعفا عليها تحديا خطيرا يقتضي مشاركة كبيرة في مجال السياسة الخارجية، وخاصة في سياق المفاوضات الحكومية الدولية. ويشمل هذا قضايا التجارة، والسياسات الرامية إلى تشجيع الابتكار، والدعم المقدم للنهوض بالسياسات الإنمائية من أجل تأمين تمويل مستدام وسلاسل إمداد أكثر فعالية.

١٥ - وقد جاء تقرير الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالصحة العامة والابتكار والملكية الفكرية، الذي دعت منه منظمة الصحة العالمية إلى الانعقاد، والاستراتيجية العالمية وخطة العمل المرتبطان بهذا التقرير، ثمرة تفاوض ناجح بين عدد كبير من أصحاب المصلحة سعيا إلى هئية بيئة مساندة لابتكارات المستقبل. وتحدد خطة العمل إطارا متوسط الأجل لضمان توفير أساس قوي ومستدام للقيام بأنشطة بحث وتطوير أساسية في المجال الصحي مبنية على الاحتياجات في ما يتعلق بالأمراض التي تؤثر على نحو غير تناسلي في البلدان النامية^(٣).

١٦ - وكان لعدد من الاتفاقات التفاوضية المتعددة الأطراف، ولما أعقبها من اتفاقات ثنائية وإقليمية، أثر هام على زيادة فرص الحصول على الأدوية. وهذه الاتفاقات تشمل اتفاقات منظمة التجارة العالمية التي لها انعكاسات على الصحة مثل اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية؛ والاتفاق المتعلق بالحوافز التقنية للتجارة؛ والاتفاق العام المتعلق بتجارة الخدمات. وتتناول هذه الاتفاقات مسألة حماية الأدوية وغيرها من المنتجات المتعلقة بالصحة ببراءات الاختراع وما لذلك من تأثير محتمل على تيسر أسعارها وعلى فرص الحصول عليها. وقد اعتمد المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد بالدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ إعلانا يجيز للدول الأعضاء اتخاذ تدابير لحماية الصحة العامة؛ وجرى في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٣ اعتماد استثناء يمنح هذه المرونة. وهذه الاتفاقات والتدابير لها كذلك انعكاسات على الطب التقليدي. وقد أكد مجددا الإعلان الوزاري بشأن تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالصحة العامة على الصعيد العالمي، الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الحق في الاستفادة على الوجه الأكمل من الأحكام الواردة في اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية.

(٣) انظر وثيقة جمعية الصحة العالمية ج ص ع ٦١، وقرار جمعية الصحة العالمية ج ص ع ٦١-٢١.

٤ - مكافحة الأمراض المعدية الناشئة، بما في ذلك التشارك في مناوله المواد البيولوجية الممرضة، وزيادة إمكانيات الحصول على اللقاحات والأدوية والفوائد الأخرى

١٧ - ليست جائحة إنفلونزا A (H1N1) سوى تذكيرة بأن الأمراض تخرق الحدود وأن الضرورة تستدعي اتخاذ إجراءات جماعية على الصعيد العالمي لمجابهتها. وعلى وجه الخصوص، تشير الحالة الراهنة بوضوح مرة أخرى إلى أن التأهب وتوافر المعلومات في الوقت المناسب عنصران أساسيان في معالجة الأوبئة الشاملة المحتملة واحتوائها. وتعطي اللوائح الصحية الدولية لمنظمة الصحة العالمية (٢٠٠٥)، مثالا لإنشاء اتفاق دولي حاسم وقادر على تحديد الالتزامات الأساسية لكل بلد، وكذلك التزامات منظمة الصحة العالمية، في مجال الاستجابة لأي حدث طارئ يثير القلق على الصعيد الدولي في مجال الصحة العامة، سواء كان مصدره بيولوجيا أو كيميائيا أو إشعاعيا. وتعزز هذه اللوائح قدرة البلدان على التعرف بسرعة على التهديدات الصحية الناشئة وتحديد أبعادها والاستجابة لها.

١٨ - ولكي يعزز المجتمع الدولي استجابته لحالات تفشي الأمراض المستقبلية والتأهب لها، يجب عليه اتخاذ ثلاث خطوات فورية. أولا، يجب على الدول أن تتوصل إلى اتفاق بشأن التشارك في مناوله عينات الفيروسات وغيرها من المواد الأخرى والبيانات المتعلقة بحالات تفشي الأمراض، على نحو يتسق مع اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥). ثانيا، يجب عليها أن تتفق بشأن إقامة آليات تمويل متسقة وطويلة الأجل من أجل توفير الدعم لأشد البلدان فقرا كي تتمكن من بناء دفاعاتها ضد التهديدات الصحية العالمية. وثالثا، يجب عليها أن تكفل حصول منظمة الصحة العالمية وشركاء الأمم المتحدة، في الوقت المناسب، على جميع الموارد التي يحتاجون إليها للوفاء بالتزاماتهم بموجب اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥).

١٩ - بيد أن الجهود العالمية الرامية إلى تهيئة قدرات لرصد إنفلونزا الطيور A (H5N1) والاستجابة لها، اتسمت بالتعقيد جراء وجود اختلافات فيما بين البلدان في ما يتعلق بالتشارك في مناوله عينات المواد البيولوجية والمزايا التي قد تتأتى من اجراء البحوث على هذه العينات (اللقاحات والأدوية وأدوات التشخيص).

٢٠ - ويستدعي تعدد العوامل السياسية والاقتصادية والوبائية المؤثرة على هذه المسألة مشاركة وزارات الخارجية والاستفادة من مهاراتها التفاوضية، والتي يتعين أن تعمل مع خبراء الصحة العامة لتحقيق التوازن المطلوب بين التشارك في مناوله المواد البيولوجية لأغراض الرصد وتوسيع إمكانيات الحصول على الفوائد المتأتمية من استخدام هذه المواد، وبخاصة في ما يتعلق بالبلدان ذات الدخل المنخفض. وقد اعترف الإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٩، بشأن تنفيذ الأهداف

والالتزامات المتفق عليها دوليا في ما يتعلق بالصحة العامة على الصعيد العالمي، بالحاجة إلى وجود إطار عادل وشفاف ومنصف وكفء لتبادل المعلومات عن فيروس H5N1 وغيره من فيروسات الإنفلونزا التي قد تتحول إلى جوائح، وضرورة تقاسم الفوائد التي تشمل توفير وسائل التشخيص والعلاج الرخيصة، بما فيها اللقاحات، وتوزيعها على المحتاجين، وبخاصة في البلدان النامية، على وجه السرعة. ودعا الإعلان كذلك إلى تعزيز الرصد والقدرة على الاستجابة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، من خلال التنفيذ الكامل للنوائح الصحية الدولية.

٢١ - ويمكن أن يساعد الدعم المقدم من دوائر السياسة الخارجية، ومشاركة هذه الدوائر، منظمة الصحة العالمية والدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تصميم إطار لاستجابة عادلة وقابلة للتنبؤ للجوائح على الصعيد العالمي، وقادرة على تمكين البلدان ذات الدخل المنخفض والدخل المتوسط من توفير اللقاحات والأدوية للفئات الضعيفة. وستعتمد عمليات الاستجابة المستقبلية للأوبئة الشاملة على حسن توقيت التشارك في مناوله المواد البيولوجية وعدالة اقتسام الفوائد.

٥ - زيادة الدعم الدولي في مجال تعزيز قدرات النظم الصحية

٢٢ - سلطت الجهود المبذولة في مجال الصحة على الصعيد العالمي، على امتداد السنوات العشر/الخمس عشرة الماضية، الضوء على درس مفيد آخر لصناع السياسات الخارجية، وهو: أن الإجراءات المتخذة على الصعيدين الوطني والدولي لمواجهة التحديات الصحية تتضرر جراء عدم وجود نظم صحية وطنية ذات قدرة عالية. وتؤدي مشاكل كثيرة إلى تعقيد عملية تحقيق الهدف المتمثل في تعزيز قدرات النظم الصحية، منها مستويات المعونة الخارجية، وهجرة العاملين في القطاع الصحي من البلدان ذات الدخل المنخفض. ويمكن لصناع السياسات الخارجية أن يتولوا الدعوة إلى زيادة الدعم المالي وتحسين التنسيق بين الوزارات المعنية بالشؤون الصحية والشؤون الإنمائية وتحقيق ترابط السياسات وسط المصالح الوطنية المتنافسة.

٢٣ - وتجدر الإشارة على وجه الخصوص إلى أزمة القوى العاملة في المجال الصحي. إذ يؤدي نقص أعداد العاملين في القطاع الصحي داخل البلدان والمناطق، ولا سيما في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بالإضافة إلى نقص أعداد العاملين في القطاع الصحي وعدم توازن توزيعهم على صعيد العالم كله، إلى عرقلة عمل النظم الصحية والحد من إمكانية استدامتها. وتكتنف تحديات كثيرة معالجة هجرة العاملين في القطاع الصحي على الصعيدين الوطني والدولي، واجتذاب هؤلاء العاملين وتحفيزهم للبقاء في أماكن عملهم، وتشجيعهم

على العمل بصورة تتسم بالفعالية والإنتاجية. وقد ارتفعت معدلات هجرة العاملين في القطاع الصحي على الصعيد الدولي، خلال العقود القليلة الماضية، في جميع أرجاء العالم، وبخاصة هجرتهم من البلدان ذات الدخل المنخفض التي تتسم نظمها الصحية بالفعل بالهشاشة الشديدة. ولأغراض معالجة هذا الوضع، دعت جمعية الصحة العالمية إلى إعداد مدونة ممارسات في ما يتعلق باستقدام الأفراد العاملين في القطاع الصحي على الصعيد الدولي^(٤)، وقد أدى ذلك إلى بدء عملية ترمي إلى تحسين صياغة محتوى هذه المدونة وتحديد مجموعة من الإجراءات المتعلقة بها، بمشاركة أصحاب مصلحة متعددين.

٢٤ - وتشكل النظم الصحية الأساس الذي قام عليه التكثيف الشديد للأنشطة المطلوب لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالصحة، وللاستجابة للتهديدات الصحية الناشئة بناء على اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥). ويهدف تحديد الرعاية الصحية الأولية^(٥) إلى دفع التوجه نحو هدف توفير الرعاية للجميع قدما، ومن ذلك بذل جهود ترمي إلى كفاءة وجود نظم صحية جيدة الإدارة ولديها العدد المناسب من الموظفين ومزودة على نحو جيد بالمعدات، بحيث تتمكن من إنجاز التدخلات الوقائية وتدخلات الرعاية. بمشاركة المجتمعات المحلية. ولا يقل عن ذلك أهمية إعداد برامج مختصة بأمراض معينة.

٢٥ - ويشكل ضمان فعالية النظم الصحية وجودة عملها عنصرا أساسيا في تحسين صحة الأم والطفل، وذلك مجال لا يزال يعاني القصور بسبب بعض أشد جوانب عدم الإنصاف حدة في المجال الصحي على صعيد العالم، وبسبب بطء التقدم المحرز في تحقيق الهدفين ٤ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية. ولن يتسنى تطوير برامج صحة الأم ما لم تعزز قدرات النظم الصحية. وفي هذا الصدد، يجب على دوائر السياسة الخارجية أن تسعى في طلب تعزيز الإرادة السياسية والالتزام والمشاركة، وزيادة التعاون الدولي والمساعدة، من أجل كفاءة إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية ورخص أسعارها، وعلى وجه الخصوص، ضمان وجود العاملين الماهرين والمرافق في القطاع الصحي، وكفاءة توافر البنى التحتية والدعم في مجال التغذية لجميع النساء والأطفال، ولا سيما في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

٢٦ - ويتعذر تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة بدون إدخال تحسينات عاجلة وتقديم التزامات طويلة الأجل من أجل أن تظل النظم الصحية عاملة وفي متناول الناس بتكلفة معقولة. وقد حدد الأمين العام متطلبات تعزيز النظم الصحية بوصفها محالا

(٤) قرار جمعية الصحة العالمية WHA57.19.

(٥) قرار جمعية الصحة العالمية WHA 62.12.

حاسماً يقتضي اتخاذ إجراءات متضافرة في منظومة الأمم المتحدة وخارجها، وجعل هذا الأمر من أولويات عمله. وشارك على وجه الخصوص في الجهود الرامية إلى معالجة أزمة الموارد البشرية، وتوفير الحماية الصحية الاجتماعية اللازمة لحماية الفقراء من تحمّل نفقات الرعاية الصحية المدمرة. وفي ضوء السياق الوطني للنظم الصحية ووجود عدة مبادرات عالمية لتوفير التمويل لقطاع الصحة، تؤدي مشاركة دوائر السياسة الخارجية في الدعوة إلى تعزيز قدرات النظم الصحية دوراً أساسياً في كفالة اتخاذ الإجراءات وتوفير الدعم على نحو مستدام في المستقبل.

٦ - التصدي للتحديات التي تواجه الإدارة العالمية للصحة

٢٧ - تضاعف في السنوات العشر/الخمس عشرة الماضية عدد الجهات الفاعلة في المجال الصحي، والاستراتيجيات والمبادرات والمنتديات الدبلوماسية وآليات التمويل. وفي الوقت نفسه، أدت العولمة إلى زيادة المخاطر الصحية، علاوة على زيادة فرص مجابقتها. ويتزايد الاعتراف بضرورة تعزيز المنتديات الصحية وغير الصحية من أجل التصدي للمخاطر المتعاظمة في مجال الصحة العامة، وبضرورة الاستفادة من الفرص الجديدة لتوفير الحماية الصحية وكفالة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على نحو أفضل. وفي هذا الصدد، تستطيع منظمة الصحة العالمية، التي اكتسب دورها في مجال توفير الإدارة وتحديد المعايير داخل منظومة الأمم المتحدة أهمية خاصة، أن توفر الخبرات المطلوبة في هذا المجال. ويمكن الاستفادة في مجال تحسين الإدارة العالمية للصحة من توسع مشاركة دوائر السياسة الخارجية، بما في ذلك تعزيز الروابط والتنسيق بين وزارات الصحة ووزارات الخارجية الوطنية، نظراً إلى تباين القطاعات المتأثرة بالأحوال الصحية العالمية.

٢٨ - لقد أكد الأمين العام صراحة ضرورة أن تشرك الدول الأعضاء والأمم المتحدة المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات والدوائر الأكاديمية، وأن تعمل معها جميعاً. ولتحقيق تلك الغاية، جمع الأمين العام قادة كيانات الأمم المتحدة وممثلي منظمات المجتمع المدني الرئيسية، وكبار المسؤولين التنفيذيين لمؤسسات القطاع الخاص، ورؤساء المؤسسات الكبرى وممثلين عن الوسط الأكاديمي، من الناشطين في مجال معالجة المسائل الصحية العالمية، من أجل توحيد الجهود لصالح المسائل ذات الأولوية في المجال الصحي على صعيد العالم. وأبرز الأمين العام، وهو يضع الخطوط العامة لمشاركة دوائر السياسة الخارجية، ضرورة بذل جهود مشتركة في مجالي الدعوة والاتصالات، ووجه انتباه الدوائر السياسية إلى مسائل صحية أساسية، من قبيل صحة الأم، والأمراض المدارية المهملة، والأمراض غير المعدية،

وضرورة تعزيز قدرات النظم الصحية. وجرت الاستفادة أيضا في مجال عمل الأمين العام في هذا الميدان، من التعاون المشترك مع الأطراف الفاعلة المختصة.

٧ - إدماج الصحة في جميع مجالات السياسات ومعالجة مسألة الأمراض غير المعدية

٢٩ - يدعو تقرير اللجنة المعنية بالحددات الاجتماعية للصحة^(٦)، إلى اتخاذ إجراءات على الصعيد الدولي من أجل تحسين الظروف المعيشية ومعالجة التوزيع غير المنصف للموارد، وقياس تأثير ذلك وفهمه وتقييمه من خلال تعزيز السياسات العامة. واتضح أن للسياسات والإجراءات خارج نطاق قطاع الصحة تأثير عميق على الصحة، سواء كان ذلك التأثير ضارا (تلوث الهواء والمياه والبيئة) أو نافعا (التعليم والمساواة بين الجنسين والسياسات البيئية السليمة). إلا أن وزارات الصحة في بلدان عديدة واجهت صعوبات في مجال التنسيق مع القطاعات الأخرى والتأثير على السياسات خارج نطاق النظام الصحي ومسؤوليتها عنه. ويتعين على صنّاع القرار تناول سياساتهم بمراعاة ما يترتب عليها آثار صحية من خلال هذه المنظورات الأخرى المشتركة بين القطاعات، وهو ما يعرف باسم "الصحة في جميع مجالات السياسات". وتستطيع دوائر السياسات الخارجية على وجه التحديد بذل المزيد من الجهد في مجال دعم المجالات التي تتداخل فيها ساحات هذه السياسات. وقد تحققت نتائج صحية ملموسة في الحالات التي نجح فيها هذا التعاون المشترك بين القطاعات. وبالمثل يتعين على صنّاع القرارات العمل بصورة منهجية عبر القطاعات المختلفة، من أجل كفالة الامتثال إلى التزاماتها المتصلة بالصحة في مجال حقوق الإنسان.

٣٠ - ويستحيل على بلدان كثيرة في مختلف أرجاء العالم الإسهام في تحسين الصحة على الصعيد العالمي من دون معالجة العبء المتزايد من المشاكل الصحية المرتبطة بالأمراض غير المعدية. وتأتي الأمراض المزمنة مثل أمراض القلب والسكتات الدماغية والسرطان وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة ومرض السكر على رأس قائمة الأمراض المسببة للوفيات في العالم، حيث تمثل الوفيات الناتجة عنها نسبة ٦٠ في المائة من جميع حالات الوفيات، وتحدث نسبة ٨٠ في المائة منها في البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط. وهي أمراض يمكن الوقاية منها لكنها تحتاج إلى اتخاذ إجراءات تضامنية من قبل جميع الأطراف. وعلى سبيل المثال، أدى تضافر الجهود وسط البلدان وأصحاب المصلحة إلى اعتماد الاتفاقية

(٦) انظر اللجنة المعنية بالحددات الاجتماعية للصحة، سد الفجوة على مدى جيل: الإنصاف الصحي من خلال اتخاذ إجراءات تتعلق بالحددات الاجتماعية للصحة: التقرير النهائي للجنة المعنية بالحددات الاجتماعية للصحة، منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٨.

الإطارية لمكافحة التبغ، بجانب عدد من المدونات الأخرى ذات الطابع الرسمي الأقل التي أسهمت بقدر كبير في مكافحة أمراض مزمنة معينة.

باء - مسائل السياسات الخارجية المؤثرة على الصحة في العالم

٣١ - تشمل الفئة الثانية من المسائل ذات الأولوية تلك التي تتيح إمكانية إيجاد فرص توفر الدعم لقطاع الصحة أو تلحق الضرر به، على الصعيدين الوطني والعالمي. وعلى الرغم من أن أصول بعض هذه المسائل تعود إلى مجالات خارج قطاع الصحة، فقد تترتب عليها نتائج ضارة بالصحة ويجب على وزارات الصحة ومنظمات الصحة الدولية أن تعالجها. ويتمثل الهدف الرئيسي من زيادة الوعي الصحي لدوائر السياسة الخارجية في تعزيز الترابط بين السياسات الخارجية والسياسات الصحية، من خلال رفع درجة الوعي بالآثار الصحية للسياسات التي تتخذ في القطاعات غير الصحية.

١ - الأمن والرقابة على الأسلحة والتراعات المسلحة والتحديات التي تعقب التراعات

٣٢ - تهدف السياسات الخارجية عادة إلى ضمان أمن الدول والأمن الوطني، كما تثير مشاكل أمنية كثيرة مخاطر تتعلق بالصحة على الصعيدين الوطني والعالمي. وتشمل هذه المخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، ونشر الأسلحة التي تسبب الموت والإصابات بصورة عشوائية، والطابع اللاإنساني للتراعات المسلحة، ونشوء أزمات صحية في سياق حالات الخروج من التراعات. وفي ضوء محدودية قدرة قطاع الصحة على تشكيل السياسات في هذه المجالات، يستطيع صناع السياسات الخارجية الإسهام في تشكيل النواتج الصحية على نحو أكثر فعالية، من خلال استخدام "منظار صحي"، ضمن أدوات سياسات أخرى، من أجل تحقيق التقدم في الاستراتيجيات الأمنية الوطنية والدولية ورصد وقياس ذلك التقدم.

٣٣ - وقد ثبت بالدليل أن البلدان الأبعد عن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، هي البلدان التي توجد فيها نزاعات أو البلدان الخارجة من نزاعات. إذ يعوق عدم إحراز تقدم في مجال الصحة في هذه البلدان التقدم على الصعيد العالمي نحو تحقيق ما يتصل بالصحة وما لا يتصل بها من الأهداف الإنمائية للألفية. ويثير العنف السياسي والتراعات مخاطر صحية في الأجل القصير. إلا أن أثر التراعات على الصحة يكون أكثر تدميراً في الأجل الطويل، وبخاصة فيما يتعلق بالصحة العقلية. كما أن حالات الانقطاع الخطير التي تشهدها نظم الرعاية الصحية، بل وانهايار تلك النظم، يحول دون الحصول على الرعاية الصحية الأساسية، على الرغم من تزايد الاحتياجات المتصلة بالأزمات. وقد تتعثر محاولات تسريع ما تحقق سابقاً من إنجازات في مجال الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالصحة، جراء فقدان قدرات نظم

الصحة العامة، بل وما يقارب انهيار تلك النظم في بعض الحالات. وتتسبب التزاعات أيضا في ارتفاع معدلات تنقل السكان، الشيء الذي قد يؤدي إلى المزيد من انتشار الأمراض.

٣٤ - وكثيرا ما يكون للتزاعات أثر سلبي على العمل الإنمائي في مجالات أخرى مرتبطة بالصحة وبتوفير الرعاية الصحية. وعلى سبيل المثال، ليس من المستبعد أن تتعثر جهود الإغاثة وإعادة الإعمار بسبب مشاكل شتى تتفاوت ما بين الاتصالات واللوجستيات والإدارة على الصعيدين الوطني والمحلي. وتمثل كفاءة إمكانية الحصول على المساعدة الصحية بدون عوائق أحد الأهداف الواجبة التحقيق أيضا. ويشكل الانتقال من الإغاثة إلى التنمية تحديات فريدة لقطاع الصحة، ويتطلب اتخاذ تدابير ترمي إلى استعادة المسار العادي للحياة الاقتصادية والاجتماعية. ويجب أن تشمل استراتيجية الإنعاش الأوسع نطاقا بذل جهود إضافية لتعزيز القدرات المؤسسية على تحقيق الأهداف الإنمائية المتعلقة بالصحة في الأجل الطويل، وتصريف المهام الأساسية للصحة العامة.

٢ - الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية

٣٥ - وعلى النحو الذي توقعه كل من منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، فإن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية تترك وراءها عواقب وخيمة على الصحة، ولا سيما لدى السكان الضعفاء والبلدان ذات الدخل المنخفض. ويمكن خبراء الصحة تحديد هذه العواقب وقياسها، ولكن، من الممكن أن تتعرض إسهاماتهم للتهميش في الأوساط السياسية والدبلوماسية المحيطة بعملية تخفيف حدة الأزمة ما لم تكن هناك قيادة من وزارات الخارجية والدبلوماسيين. ومن ثم، فإن وجود قيادة من واضعي السياسات الخارجية من أجل الدعوة إلى مراعاة الجوانب الصحية لهذه الأزمة هو أمر ذو أهمية حيوية.

٣٦ - جعلت الأزمة المالية الراهنة، بالنظر إلى حجمها ونطاقها، الاقتصاد العالمي يواجه تدهورا سريعا لتوقعاته المستقبلية، لقد أدت الأزمة إلى انهيار الائتمان، وانخفاض قيم الأصول، وهو ما حد من إنفاق المستهلكين وقلص الإنتاج والتجارة. وانخفض الإنتاج والتجارة على الصعيد العالمي في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٨. ومن المتوقع أن ينكمش الاقتصاد العالمي

بنحو ٢,٠ في المائة عام ٢٠٠٩^(٧)، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى سيناريوهات أكثر تشاؤماً، وأن يتباطأ النمو في الاقتصادات الناشئة والنامية^(٨).

٣٧ - وفي هذه الظروف، سيصعب تحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في خفض مستويات الفقر المدقع والجوع في العالم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وسيعم تأثير الأزمة جميع البلدان، على أن تأثيرها الشديد وغير متناسب سيعم أشد البلدان فقراً وعزلة. بل إن سبل كسب العيش لدى الأسر الفقيرة في الوسطين الريفي والحضري في تدهور سريع بالفعل. وستتأثر مستويات الإنفاق الحكومي ونظم الحماية الاجتماعية سلباً. وأصبح الناس يفقدون وظائفهم بوتيرة سريعة في معظم أنحاء العالم، مع تأثر النساء بشكل غير متناسب في العالم النامي حيث يعمل ما يقرب من ثلثي النساء في وظائف تتسم بعدم الاستقرار وكعاملات لدى الأسر بدون أجر. وتمثل النساء غير متناسب أيضاً في وظائف غير رسمية يكون العمل فيها بدون تفرغ وموسمياً ولمدد قصيرة ولذلك فهن محرومات من الأمن الوظيفي والاستحقاقات الوظيفية. وينجم عن الأثر التراكمي لهذه العوامل تأثيرات غاية في السلبية على صحة البشر.

٣٨ - يجب على جميع الحكومات والقادة السياسيين، في وقت الأزمة هذا، أن يواصلوا بذل جهودهم الرامية إلى تعزيز أداء نظمهم الصحية وتحسينه، وحماية صحة الناس في العالم، ولا سيما أولئك الأكثر ضعفاً. ولهذا فلا بد من مواجهة هذه الفترة من الانكماش الاقتصادي بزيادة الاستثمار في الصحة والقطاعات الاجتماعية والاستفادة مما تحقق من نجاحات في السابق. وتشمل الإجراءات المطلوبة الحاجة إلى حماية الفقراء، ولا سيما في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية، وانعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ؛ وتعزيز الإنعاش الاقتصادي عن طريق الاستثمار في القطاعات الاجتماعية وفي رأس المال البشري، فتوافر رأس مال بشري متعاف يشكل أساس الإنتاج الاقتصادي ويمكن أن يعجل الإنعاش صوب الاستقرار الاقتصادي؛ وتعزيز الاستقرار الاجتماعي عن طريق التوزيع العادل للرعاية الصحية مساهمة بذلك في التماسك الاجتماعي والحماية من الاضطرابات الاجتماعية على الصعيدين الوطني والدولي؛ وتشجيع الكفاءة عن طريق توفير الحماية الاجتماعية باتباع نهج الدفع مقدماً حيث يتم تجميع الموارد لتمويل النفقات الصحية.

(٧) الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم في منتصف عام ٢٠٠٩، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (يصدر لاحقاً)، استكمال لمنشور الأمم المتحدة الحامل رقم المبيع E.09.II.C.2.

(٨) "الأزمة تعصف بالفقراء بشدة في العالم النامي"، نشرة إخبارية رقم 2009/220/EXC، واشنطن العاصمة، ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

٣ - الاستجابة للكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ

٣٩ - تحدث الكوارث الطبيعية ضغطاً هائلاً على المجتمعات والحكومات وتنجم عنها في العادة آثار صحية ضارة في ضحاياها من السكان. وفي أوقات الأزمات تزداد أوجه التفاوت في مجال الصحة، مما يتطلب بذل جهود خاصة لتلبية احتياجات من هم أشد فقراً وأكثر ضعفاً. وفي التصدي لهذه الأزمات الإنسانية يتعين على واضعي السياسات الخارجية كفالة أن تكون الحكومات قادرة على الاستعداد للكوارث الطبيعية والتصدي لها بكفاءة. ولإدماج الاعتبارات الصحية في استراتيجيات السياسات والأطر القانونية المتعلقة بعمليات التأهب للكوارث الطبيعية ومعالجة آثارها أهمية حاسمة، ويمكن أن تكون الدروس المستفادة في هذا المجال مفيدة في صياغة طرق الاستجابة، في مجال السياسات الخارجية، لأزمات أخرى لها آثار سلبية على الصحة، بما فيها أزمات الطاقة والغذاء والاقتصاد.

٤ - تغير المناخ

٤٠ - تضطلع الحكومات حالياً، في سياق مؤتمر القمة القادم المتعلق بتغير المناخ المزمع عقده في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بأنشطة سياسية ودبلوماسية تتعلق بتغير المناخ. ومن الممكن أن يشكل نهج الصحة العامة المتمحور حول الحالات الوبائية التي يتعرض لها السكان أداة مفيدة لتكييف سياسات واستراتيجيات للتخفيف من آثار تغير المناخ، وتكييف النظم الاجتماعية للتغيرات التكنولوجية التي قد يحدثها الاحترار العالمي. وفيما يتعلق بإدماج الصحة في المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ، يمكن أن تكون الدروس المستفادة في ما يتعلق بطريقة إبراز الشواغل الصحية في المفاوضات الجارية بشأن مسائل أخرى غير متعلقة بالصحة، مثل القانون الإنساني الدولي الذي يحكم الصراعات المسلحة، وفي المبادئ المتعلقة بالإغاثة الدولية في حالات الكوارث، مفيدة لوضعي السياسات الخارجية.

٤١ - يحدث تغير المناخ تحولات في الظروف المادية والاجتماعية والاقتصادية التي تنشأ فيها الحياة، ومن ثم تؤثر على صحة الإنسان. وهو يؤثر على إمدادات المياه العذبة، والإنتاج الزراعي، ووتيرة وقوع الظواهر الجوية الكارثية وتوزيعها، فضلاً عن تأثيره في خصائص الأمراض المنقولة والإصابة بها. وتؤثر هذه بدورها على نحو مباشر أو غير مباشر على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. وستؤدي حالات النقص في مياه الشرب الناجمة عن الزيادة في الفيضانات وارتفاع معدلات الأمراض المنقولة عن طريق المياه والإسهال الحاد إلى زيادة تفاقم الاضطرابات الاجتماعية والحد من الاستقرار الاجتماعي. وفي المدى البعيد، قد لا تكون أكبر الآثار الصحية ناجمة عن الصدمات الحادة، كالكوارث الطبيعية أو الأوبئة،

بل قد تنجم عن تراكم آثار تغير المناخ على تلك النظم التي تستند إليها الصحة، وهي نظم تتعرض بالفعل لضغوط في كثير من البلدان النامية.

٥ - انعدام الأمن الغذائي

٤٢ - لقد نجمت عن أزمة الغذاء العالمية التي حدثت في عام ٢٠٠٨ مشاكل صحية في العالم (سوء التغذية) بسبب عدم القدرة على الحصول على غذاء ميسور التكلفة ومأمون. وعلى الرغم من أن الأزمة انتهت بسبب انخفاض أسعار الأغذية في النصف الأخير من عام ٢٠٠٨، فقد كشفت عن مدى ضعف الكثير من المجتمعات إزاء تقلبات أسعار الأغذية وإمداداتها في قطاع الأغذية. ولم تختف الأسباب الرئيسية لهذه التقلبات، ولا يزال العالم معرضاً للمزيد من الصدمات في أسعار الأغذية وإمداداتها. ولهذا السبب، يشكل اتخاذ إجراءات في إطار السياسات الخارجية إحدى أولويات احتياجات الصحة العالمية. وتشجع فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية، التي أنشأها الأمين العام للأمم المتحدة في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ والتي تتألف من رؤساء وكالات الأمم المتحدة، وصناديقها وبرامجها المتخصصة، ومعاهد بريتون وودز والجهات ذات الصلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة، على توحيد مواجهة التحدي المتمثل في تحقيق الأمن الغذائي على الصعيد العالمي وهي تشكل مثالا على العمل على النطاق الأوسع والشامل لعدة قطاعات بما في ذلك السياسة الخارجية. ويبين إطار العمل الشامل الخطوط العريضة لنهج مزدوج المسار - الاستثمار في شبكات المساعدة الغذائية والضمان الاجتماعي لمن هم في أمس الحاجة، وفي الوقت نفسه زيادة الاستثمار في الزراعة في البلدان النامية، وزيادة الفرص المتاحة للناس وتمكينهم من إطعام أنفسهم، وكفالة توفير تغذية كافية واستدامة زيادة الدخل. ومن أجل تحقيق الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية، فضلاً عن جميع ما يتعلق بالصحة من تلك الأهداف، بل وتلك الأهداف جميعاً، ينبغي مواصلة إيلاء الأولوية للأمن الغذائي والتغذوي لدى الفئات الضعيفة.

٦ - تعزيز الصحة بوصفها حقاً من حقوق الإنسان

٤٣ - ينص دستور منظمة الصحة العالمية والعديد من المعاهدات الدولية والإقليمية، والدساتير الوطنية، على الحق في التمتع بأسمى ما يمكن الوصول إليه من المعايير الصحية بوصفه حقاً من حقوق الإنسان الأساسية. وينطوي هذا الحق لا على إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الميسورة التكلفة، والمقبولة ثقافياً، وذات النوعية الجيدة فحسب، بل وعلى العوامل الكامنة التي تحدد ماهية الصحة، مثل إمكانية الحصول على المياه المأمونة والصالحة للشرب، واستعمال المرافق الصحية الملائمة، والحصول على التثقيف والمعلومات

المتصلة بالصحة. وهي تلزم الحكومات بأن تتخذ خطوات بصورة فردية وعن طريق المساعدة والتعاون الدوليين، ولا سيما على الصعيدين الاقتصادي والتقني، وبأقصى ما تتيحه مواردها المتاحة، للتقدم تدريجياً نحو الأعمال الكامل لهذا الحق. ويساعد الدفاع عن الصحة بوصفها أحد حقوق الإنسان على وضعها في مرتبة أعلى في جدول الأعمال السياسية ويعني أن الصحة هي مسؤولية الحكومة بكاملها. وهناك هيئات منشأة بموجب معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقوم باستعراض مدى اتخاذ الدول خطوات مدروسة وملموسة وهادفة إلى الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان المتعلقة بالصحة. وهناك أيضاً مقرر خاص للأمم المتحدة معني بحق الجميع في التمتع بأعلى مستوى يمكن الحصول عليه من الصحة البدنية والعقلية يقدم تقاريره إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وإلى الجمعية العامة. والمطلوب هوزيادة اهتمام مجتمع السياسة الخارجية بالصحة بوصفها أحد حقوق الإنسان من أجل مواصلة تعزيز هذا الحق وتمكين الناس من المطالبة باحترامه، وحمايته وإعماله في جميع الدول الأعضاء.

٧ - الهجرة

٤٤ - لقد زادت كثيراً تنقلات السكان داخل الحدود وعبرها في الوقت الحاضر عما كانت عليه في الماضي. وعلى الرغم من أن هذه التنقلات المحلية والدولية تسهم في التنمية بشكل إيجابي، فهي تسهم أيضاً في نشر الأمراض، وتدهور محددات الصحة (زيادة الفقر إلى جانب التحضر المكثف)، والضغط على النظم الصحية الضعيفة والمعرضة للخطر. وهناك فئات كثيرة متداخلة من السكان المهاجرين. ويمكن أن تزيد الأحوال المحيطة بعملية الهجرة من خطر التعرض لاعتلال الصحة، بما في ذلك التهميش، والوصمة، والعنف والاستغلال، لدى بعض السكان^(٩). وتخرج معالجة الهجرة نفسها عن نطاق القطاع الصحي وتقتضي أن تدرك وزارات الخارجية مدى الحاجة إلى التعاون مع بعض البلدان والمنظمات الدولية للتصدي للأسباب الجذرية للهجرة ونتائجها. لقد دعا قرار جمعية الصحة العالمية بشأن صحة المهاجرين^(١٠) الدول الأعضاء إلى تشجيع التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف بشأن صحة المهاجرين فيما بين البلدان المشاركة في عملية الهجرة بكاملها. ويتصل هذا الحكم بصفة خاصة بسياق السياسة الخارجية والخطة العالمية، ويكتسي أهمية حيوية في تحقيق توافق مشترك بين البلدان، وتشارك في القيم، وبروتوكولات صحية متوائمة وحوار متعدد القطاعات تشجع على تقديم خدمات صحية أفضل للسكان المهاجرين.

(٩) تقرير جمعية الصحة العالمية ١٢/٦١.٨٦١.

(١٠) قرار جمعية الصحة العالمية ١٧/٦١.٨٦١.

ثالثا - الصحة العامة والسياسة الخارجية في سياق العمل: مبادرات وأنشطة بشأن تعزيز الروابط بين الصحة العامة والسياسة الخارجية

٤٥ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ٣٣/٦٣ أن يقدم تقريراً شاملاً عن "الأنشطة والمبادرات المتصلة بالسياسة الخارجية والصحة العالمية" (الفقرة ٥) ويصف هذا الفصل الأنشطة والمبادرات في سياقات مختلفة من أجل تقديم صورة عن الصحة العامة والسياسة الخارجية في سياق العمل. ولا تذكر هذه النظرة العامة كل المبادرات أو الأنشطة بل تعرض طائفة تمثيلية لهذه الجهود المبذولة في البلدان وفي المتدييات الدولية، وفيما بين الجهات الفاعلة غير الحكومية.

ألف - المبادرات والأنشطة على الصعيد الوطني: إدماج الصحة على الصعيد العالمي في أهداف وعمليات السياسة الخارجية

٤٦ - لقد أدرك عدد من الحكومات أن وزارت خارجيتها لما كانت مضطرة للتصدي لمشكلات الصحة في العالم على نحو أكثر تواتراً، فإن ما سيعود بالفائدة هو وضع استراتيجيات وطنية محددة للقيام بإجراءات أكثر فعالية في مجال الصحة على النطاق العالمي من خلال السياسة الخارجية. وحتى تاريخه، فإن سويسرا، التي وضعت في عام ٢٠٠٦ استراتيجية تسمى سياسة سويسرا الصحية الخارجية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية التي أصدرت على نطاق الحكومة في عام ٢٠٠٨، وثيقة بعنوان "الصحة مسألة عالمية: استراتيجية حكومة المملكة المتحدة ٢٠٠٨-٢٠١٣"، هما المثالان الرائدان في هذا المجال. وقد أدت هذه الجهود إلى زيادة الاهتمام في بلدان أخرى بشأن التحرك صوب وضع استراتيجيات رسمية منسقة في مجال السياسة الخارجية والصحة في العالم. وعززت بلدان أخرى، كالبرازيل وتايلند وفرنسا تنسيق السياسات وتربطها على الصعيد الوطني بشأن السياسة الخارجية والصحة على النطاق العالمي من دون إصدار وثائق استراتيجية رسمية.

باء - مبادرة السياسة الخارجية والصحة على الصعيد العالمي

٤٧ - في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، أطلق وزراء خارجية كل من إندونيسيا والبرازيل وتايلند وجنوب أفريقيا والسنغال وفرنسا والنرويج مبادرة السياسة الخارجية والصحة العالمية لأهما تريد أن "تقيم الدليل على أهمية أن تحتل الصحة العالمية موقعا استراتيجيا في الخطط العالمية".

وفي إعلانهم الوزاري الصادر في أوسلو^(١١)، حددوا الخطوط العريضة لخطة العمل القائمة على بناء القدرات في مجال الأمن الصحي في العالم، ومواجهة التهديدات التي يتعرض لها الأمن الصحي في العالم، وجعل العولمة تعمل لمصلحة الجميع. لقد أصبحت المبادرة أحد أبرز الجهود المبذولة لتعزيز أهمية السياسة الخارجية للصحة العالمية، ومن المحتمل أن ينمو عدد أعضائها ليتجاوز عدد الأعضاء المؤسسين. لقد كان للبلدان السبعة المؤسسة للمبادرة دور حاسم في اقتراح القرار ٣٣/٦٣ وقيادة المشاورات بشأنه من خلال الجمعية العامة.

جيم - المبادرات والأنشطة داخل المنظمات الدولية والإقليمية

٤٨ - يوجه العديد من المنظمات الدولية والإقليمية مزيداً من الاهتمام نحو العمل في مجال سياساتها الخارجية بشأن الصحة العالمية. وتُعد منظمة الصحة العالمية، بوصفها وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في شؤون الصحة العالمية، محوراً للعمل في مجال السياسات الخارجية بشأن الصحة في العالم، وهي تشارك على نحو متزايد في المبادرات والأنشطة التي تؤكد على الصلة بين السياسة الخارجية والصحة العالمية، بما في ذلك اعتماد الأنظمة الصحية الدولية (عام ٢٠٠٥) والاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ. واتخذت منظمة الصحة العالمية أيضاً خطوات لتعميق فهم العلاقة بين السياسة الخارجية والصحة العالمية عن طريق التكليف بإجراء الأبحاث، وعقد الندوات، وتشكيل وحدة معنية بهذا الموضوع، ودعم إنشاء شبكة عالمية غير رسمية بشأن السياسة الخارجية والصحة العالمية، بما فيها دبلوماسية الصحة العالمية، بدعم من مؤسسة روكفلر ومبادرة السياسة الخارجية والصحة العالمية.

٤٩ - شهدت الأمم المتحدة أيضاً الكثير من الأنشطة التي تؤكد أهمية الصحة العالمية في السياسة الخارجية. وتشمل هذه الجهود اهتمام مجلس الأمن بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والدورات الاستثنائية للجمعية العامة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والدعم الذي تقدمه المنظمة للأهداف الإنمائية للألفية، وجهود البنك الدولي الرامية إلى تسليط الضوء على الصحة بوصفها عنصراً رئيسياً للتنمية الاقتصادية، وتعيين منسق لشؤون الأنفلونزا في منظومة الأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، حدد الأمين العام التحدي المتمثل في جعل حياة البشر أفضل صحة بوصفه مقياساً لفعالية عملية إصلاح الأمم المتحدة.

(١١) إعلان أوسلو الوزاري - الصحة العالمية: إحدى قضايا السياسة الخارجية الملحة في عصرنا. PP.1373-1378،

.The Lancet ،vol.36g, No.9570.

٥٠ - لقد كان من شأن مجموعة جديدة من المبادرات العالمية الرامية إلى حشد الاهتمام بالصحة ودعمها أن أشركت مجتمع السياسة الخارجية في هذا الصدد إلى مدى أوسع نطاقاً مما كان عليه في الماضي، وتشمل هذه المبادرات فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالتمويل الدولي المبتكر للنظم الصحية، والفريق الرائد المعني بالتمويل المبتكر للتنمية، وإنشاء الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والمرفق الدولي لشراء العقاقير، ومؤسسة الألفية، والشراسة الصحية الدولية، والحملة العالمية للأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة، والعديد من الجهود الأخرى المماثلة. وعلى خلاف ذلك، تشمل جهود التفاوض بشأن وسائل تعزيز فعالية المعونة الاهتمام بالسياسة الخارجية ومشاركتها، بما في ذلك عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وإقرار اتفاقات من قبيل إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وخطة عمل أكرا لعام ٢٠٠٨.

٥١ - في الأعوام العشرة إلى الخمسة عشر الماضية، ظهرت المسائل المتعلقة بالصحة على نحو أكثر تواتراً في جداول أعمال المنظمات الإقليمية من جميع أنحاء العالم. على سبيل المثال، اتخذت منظمات إقليمية، مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنتدى التعاون الاقتصادي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، واتحاد دول أمريكا الجنوبية، ومنظمة شنغهاي للتعاون، خطوات لتحسين التعاون الإقليمي في مجال الصحة، بما في ذلك عقد اجتماعات لوزراء الصحة، وإصدار إعلانات بشأن تحديات صحية معينة، والتفاوض بشأن وضع استراتيجيات موحدة بشأن المهددات الصحية، والتعاون في مجال التأهب للأمن البائي، ودعم إمكانية الوصول إلى نظم الصحة الشاملة؛ وزيادة إمكانية الحصول على العقاقير، وتعزيز الموارد البشرية من أجل الصحة، وإيجاد قدرات جديدة في مجالات المراقبة، والاستجابة، والقدرات الصيدلانية، والصحة على الشبكة الدولية.

دال - الآليات الحكومية الدولية الأخرى، بما فيها العلاقات الثنائية

٥٢ - شاركت آليات حكومية دولية أخرى، أيضاً، في المزيد من مبادرات السياسة الخارجية ذات الصلة بالصحة. وأصبحت مجموعة الثماني، على سبيل المثال، إحدى أهم الجهات الفاعلة في مجال الصحة العالمية؛ لأنها قطعت على نفسها التزامات كثيرة في هذا المجال، بما في ذلك دعم إنشاء الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا؛ وزيادة فرص الحصول على علاج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ ودعم القضاء على شلل الأطفال؛ وتعزيز النظم الصحية في البلدان المنخفضة الدخل. وتعاونت البلدان المرتفعة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، أيضاً، على إنشاء آليات تمويل جديدة للصحة على الصعيد العالمي. وتشمل

هذه الآليات مرفق التمويل الدولي للتحصين، والمرفق الدولي لشراء الأدوية؛ والالتزام المسبق للسوق لأمراض المكورات الرئوية؛ ومؤسسة الألفية.

٥٣ - وفيما يتعلق بالآليات الحكومية الدولية القائمة على الانتماء الديني؛ زادت منظمة المؤتمر الإسلامي، إبراز القضايا الصحية؛ حيث اعتمد وزراء الصحة لدول المنظمة أول قراراتين لهم في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩. وتعالج هذه القرارات قضايا شتى، مثل مكافحة الملاريا؛ والقضاء على شلل الأطفال؛ ومسائل الأمن البيولوجي الناشئة؛ ومكافحة التبغ؛ والإنصاف في مجال الصحة؛ والتأهب للطوارئ والاستجابة لها. ووافقت المنظمة أيضا على العمل مع الولايات المتحدة الأمريكية للقضاء على شلل الأطفال على الصعيد العالمي. وأدرجت آلية حكومية دولية أخرى، وهي مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية؛ مبادرات صحية في مساعيها، بما في ذلك العمل من أجل تنمية القوى العاملة في مجال الصحة؛ وتعزيز الصحة، والترصد؛ والمراقبة وتقديم خدمات المعلومات والاتصالات في المجال الصحي.

٥٤ - وفيما يخص العلاقات الثنائية، اضطلع العديد من البلدان بأنشطة في مجال الصحة، في سياق سياساتها الخارجية. وتقدمت الولايات المتحدة ببعض أفضل المبادرات الثنائية المعروفة، بوضع خطة رئيس الولايات المتحدة الطارئة للمساعدة في مجال مكافحة الإيدز؛ وهو أضخم برنامج صحي ثنائي يُنفذ على الإطلاق. وتتجلى الأنشطة الصحية الثنائية، أيضا، في المساعدة الإنمائية التي تقدمها البلدان المانحة، التي غالبا ما توجه المساعدات إلى مشاريع معنية بأمراض محددة، أو مشاريع ذات صلة بالصحة، في البلدان المستفيدة ذات الدخل المنخفض. وتشمل المبادرات الثنائية الأخرى إيفاد العاملين في المجال الصحي، واستخدام السفن الاستشفائية في تقديم الرعاية الصحية للبلدان المنخفضة الدخل، باعتبار ذلك شكلا من أشكال الدبلوماسية الصحية.

هاء - المبادرات والأنشطة الأكاديمية، وغير الحكومية

٥٥ - يحظى بروز الصحة العالمية بوصفها قضية من قضايا السياسة الخارجية، باهتمام متزايد لدى الكيانات غير الحكومية، مثل المؤسسات الخيرية، والمنظمات الدعوية غير الحكومية؛ ومجامع الفكر والبحث؛ والمؤسسات الأكاديمية. وتقوم منظمة الصحة العالمية، على سبيل المثال، بإنشاء شبكة عالمية معنية بالدبلوماسية الصحية العالمية، بدعم من مؤسسة روكفلر، تعتمد على المنظمات غير الحكومية، ومجامع الفكر والبحث، والمؤسسات الأكاديمية التي تدرس الصحة العالمية، والسياسة الخارجية، والدبلوماسية الصحية العالمية.

٥٦ - وتقوم الجهات الفاعلة غير الحكومية بأنشطة في مجال البحوث وتحليل السياسات والدعوة، وتوفير الفرص التعليمية، ووضع برامج تدريبية. وتبذل هذه الجهود غير الحكومية،

في الوقت الحاضر على نحو أكثر شيوعاً، في البلدان المرتفعة الدخل؛ وخاصة في المؤسسات الأكاديمية في السويد وسويسرا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، رغم أنها آخذة في الازدياد في بلدان أخرى أيضاً. ويعكس نشوء مبادرة السياسة الخارجية والصحة على الصعيد العالمي، تزايد الاهتمام لدى المؤسسات في بلدانها الأعضاء، وكذلك في بلدان مثل الاتحاد الروسي والصين والهند.

٥٧ - ويأتي تمويل البحوث المتعلقة بالسياسة الخارجية والصحة، وبناء القدرات في هذين المجالين، من مصادر غير حكومية، ومصادر حكومية، مثل مؤسسة بيل وميليندا غيتس، ومؤسسة روكفلر، والاتحاد الأوروبي، وسويسرا، ومؤسسات في المملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - الاستنتاجات

٥٨ - نما مستوى مشاركة السياسة الخارجية في الصحة على النطاق العالمي، واهتمامها بها نمواً كبيراً، مما يجعل العلاقة بين الصحة العالمية والسياسة الخارجية مسألة متزايدة الأهمية بالنسبة للأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، والعديد من المنظمات والآليات الحكومية الدولية، والحكومات الوطنية. ويعزز هذا التغيير أهمية تضافر التعاون الدولي ودوامه، من خلال تقديم مبادرات صحية عالمية، ووضع سياسات متعددة القطاعات تراعي المسائل الصحية، والدعوة إلى تحسين النتائج على الصعيدين الفردي والوطني وعلى صعيد الصحة العالمية.

٥٩ - وأعرب صناع السياسة الخارجية وخبراء الصحة العالمية عن الحاجة إلى وضع إطار عام يؤكد أهمية التصدي للتحديات الصحية في العالم، من أجل توفير الأمن البشري والوطني والدولي، وتحقيق رفاهية اقتصادية على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المنخفضة الدخل، وتعزيز كرامة الإنسان من خلال حماية حقوق الإنسان، وإيصال المساعدات الإنسانية.

٦٠ - وتظهر القضايا والمبادرات الصحية العالمية بوتيرة متسارعة في جميع السياقات المتصلة بالسياسة الخارجية، بما في ذلك العلاقات الثنائية والمنظمات الإقليمية وغيرها من الآليات الحكومية الدولية والمؤسسات المتعددة الأطراف.

٦١ - وللسياسة الخارجية دور واضح في تحفيز الاستجابات للتحديات الرئيسية العاجلة المرتبطة بالصحة، ودعم هذه الاستجابات؛ فضلا عن المشاكل غير المرتبطة بالصحة، التي تؤثر تأثيرا ضارا على الصحة الوطنية والعالمية.

٦٢ - ويمكن أن يؤدي تكثيف الحوار بشأن السياسة الخارجية والصحة، والتحليلات المشتركة للمشاكل، والتعاون، على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني، بين المؤسسات والمنظمات والوزارات المعنية الرئيسية، وغيرها من الجهات المعنية، إلى تحسين تماسك السياسات في مختلف القطاعات والمنظمات الدولية، وإلى تحقيق نتائج أفضل بالنسبة للصحة على الصعيد العالمي والسياسة الخارجية.

٦٣ - وثمة حاجة لوجود فهم أفضل لطبيعة إجراءات السياسة الخارجية المتعلقة بالصحة العالمية، ومدى هذه الإجراءات وقوتها وفعاليتها، خاصة أن أنشطة السياسة الخارجية المتعلقة بالصحة على الصعيد العالمي، تتزايد في الأطر الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف. ويتطلب هذا الهدف إجراء فهرسة وتحليلات أكثر انتظاما لأنشطة السياسة الخارجية، ولا سيما توثيق العمليات السياسية التي يضطلع من خلالها صناع السياسة الخارجية بالمسائل المتعلقة بالصحة في العالم ويتخذون إجراءات بشأنها، وتقييم الآثار الصحية العالمية في مجال السياسة الخارجية.

٦٤ - وكذلك، فمن أجل ضمان زيادة مشاركة مجتمع السياسة الخارجية وما يقدمه من دعم في هذا الصدد؛ ينبغي تحديد المسائل ذات الأولوية للحوار بين القطاع الصحي ومجتمع السياسة الخارجية، والعمل المشترك بينهما. وسيكون من المفيد تحديد الطرق التي يمكن من خلالها استخدام الوزارات والآليات الوطنية للسياسة الخارجية لتعزيز الصحة، بما في ذلك تأمين التمويل اللازم. ويمكن أيضا أن تستفيد وزارات الصحة والعاملون في المجال الصحي من تحسين فهم ديناميات السياسة الخارجية.

٦٥ - وتظل الاستراتيجيات، وآليات التنسيق الرسمية المشتركة بين الحكومات، وسيلة واعدة لتحسين حنكة السياسة الخارجية وقدراتها وأدائها في مجال الصحة على الصعيد العالمي.

٦٦ - أما القيادة والمبادرة في مجال تعزيز العلاقة بين الصحة على الصعيد العالمي والسياسة الخارجية، التي تتحلّى بها أو تتخذها مجموعات ممثلة تمثيلا جغرافيا، مثل مبادرة السياسة الخارجية والصحة على الصعيد العالمي، والمنظمات الإقليمية، والمؤسسات المتعددة الأطراف، مثل الأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، فلها أهمية في دفع عجلة الصحة العالمية بوصفها مصلحة استراتيجية للسياسة الخارجية.

باء - التوصيات

٦٧ - قد ترغب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في النظر في التوصيات التالية، مع مراعاة الأدوار التي تؤديها الوزارات الوطنية، والمنظمات الحكومية الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية والمسؤوليات التي تضطلع بها:

(أ) تحديد القضايا الصحية العالمية ذات الأولوية، التي تتطلب اتخاذ إجراءات سياسة خارجية، وتحديد الطريقة التي يمكن أن تسهم بها الجهود الوطنية والإقليمية، والجهود الصحية العالمية، في تحقيق أهداف السياسة الخارجية. وإجراء عمليات جرد لأنشطة المؤسسات السياسية الخارجية القطرية، والمتعددة الأطراف، في مجال الصحة على الصعيد العالمي، بما في ذلك آلياتها الداخلية الحكومية، والمشاركة بين الوكالات، من أجل تكوين صورة شاملة عن الكيفية التي ترتبط بها الصحة في العالم والسياسة الخارجية؛

(ب) تعزيز الأسس السياسية والمؤسسية لإجراءات السياسة الخارجية المتخذة بشأن الصحة على النطاق العالمي بالتشديد على أن الصحة على النطاق العالمي جزء لا يتجزأ من تحقيق الأمن والرخاء والإنصاف والكرامة على المستوى الوطني، وفي المجتمع الدولي بأسره؛ فهي، بالتالي، مصلحة استراتيجية للسياسات الخارجية، والصحة، والعالمية. ولدى قيامها بذلك:

١' تضع استراتيجيات لإرشاد صانعي السياسات الخارجية، والخبراء في المجال الصحي، وآليات التنسيق بين الوكالات، في العمل من أجل الصحة العالمية باعتبارها مصلحة استراتيجية للسياسة الخارجية؛

٢' تضع حماية الصحة نصب أعينها، باعتبارها هدفا من أهداف السياسات المتعلقة بالاستجابة للأزمات الواسعة النطاق؛ مثل نقص الغذاء، والأزمات الاقتصادية العالمية، وتغير المناخ، والتعمير والتنمية بعد النزاع، على نفس المنوال في تضمين الاعتبارات الصحية في الإطارين السياسي والقانوني، من أجل الاستجابة للكوارث الطبيعية وإدارة النزاع المسلح؛

٣' تعمل مع البلدان الأخرى والشركاء الآخرين لمنع التهديدات الناشئة أو التهديدات الناشئة من جديد، في مجال الصحة العالمية، أو التقليل منها إلى أدنى حد، بما في ذلك، عند الاقتضاء، التفاوض بشأن وضع استراتيجيات جديدة للقيام بعمل جماعي فعال؛

(ج) زيادة حجم المعلومات الصحية المتاحة لصناع القرار ونوعيتها؛ وعدد التحليلات المشتركة لتفاعلات السياسة الخارجية مع الصحة على الصعيد العالمي، ودبلوماسية الصحة العالمية. ولدى قيامها بذلك:

١' تقوم بجمع أفضل الممارسات؛ بشأن إدماج الصحة على الصعيد العالمي باعتبارها مصلحة استراتيجية للسياسة الخارجية، وتحليل تلك الممارسات وتعميمها بصورة منهجية؛ وزيادة تقدير القطاع الصحي للصحة والدبلوماسية، حق قدرهما. ويظل ضمان تنسيق المعلومات الصحية وتجميعها وإتاحتها أمراً أساسياً لدعم الحوار بين الصحة والسياسة الخارجية، والعمل فيهما؛

٢' إجراء رصد وتقييم أشد صرامة وأكثر شفافية لمبادرات السياسة الخارجية وأنشطتها في مجال الصحة العالمية؛

(د) زيادة مشاركة المنتديات الدبلوماسية، ومواءمة السياسات فيما بينها، في جهود تحسين السياسة الخارجية، المتعلقة بالصحة على الصعيد العالمي، بالعمل ضمن المنتديات الدبلوماسية الصحية وغير الصحية، على تعزيز اتساق السياسات، والتخفيف من حدة المخاطر، والاستفادة من الفرص المتاحة، في مجال الصحة العالمية. ويمكن أن يشمل ذلك التعامل مع آليات السياسة الخارجية والآليات الدبلوماسية، التي لم تقم، حتى الآن، بصب جلّ اهتمامها على الصحة في العالم، مثل لجنة حفظ السلام؛

(هـ) زيادة قدرات الدبلوماسيين والمسؤولين الصحيين، المتعلقة بالدبلوماسية الصحية العالمية وتدريبهم في هذا المجال، ووضع معايير للتدريب؛ وموارد للمعلومات والتثقيف والتدريب من مصادر مفتوحة، لهذا الغرض. وينبغي مراعاة الاحتياجات الخاصة للبلدان المنخفضة الدخل. وينبغي لمنظمة الصحة العالمية العمل مع الشركاء لتشجيع وضع مناهج دراسية، ومواد وبرامج تعليمية وتدريبية من مصادر مفتوحة ومتاحة عالمياً، تهدف إلى تحسين معرفة صانعي السياسة الخارجية وخبراء الصحة على الصعيد العالمي، ومهاراتهم في مجال الصحة العالمية والدبلوماسية الصحية. وينبغي، عند الاقتضاء، وضع معايير ومناهج دراسية، لتدريب العاملين في مجال السياسة الخارجية والعاملين الصحيين، في الدبلوماسية الصحية العالمية؛ وخاصة في المدارس الوطنية والإقليمية، ومعاهد الشؤون الخارجية.